الأمم المتحدة

E/C.18/2016/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 August 2016
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية
الدورة الثانية عشرة
جنيف، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
البند ٣ (ب) ’٦‘ من جدول الأعمال المؤقت*
التجارة الدولية في السلع - المسائل الضريبية

دليل التقييم الجمركي والتسعير التحويلي لمنظمة الجمارك العالمية

مذكرة من الأمانة العامة

١ - صدر منشور ذو صلة بهذا البند من جدول الأعمال هو ”دليل التقييم الجمركي والتسعير التحويلي“ (٢٠١٥)[(١)] لمنظمة الجمارك العالمية. وقد تم إعداد هذه الوثيقة بمشاركة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وغرفة التجارة الدولية.

٢ - وقد لاحظت منظمة الجمارك العالمية أن التفاعل بين نظامي الجمارك والتسعير التحويلي مثّل مسألة هامة خلال السنوات الأخيرة[(٢)]:

تتعلق المسألةُ بالمعاملات الدولية ضمن مجموعة متعددة الجنسيات. ويتمثل هدف الجمارك في ضمان ألاّ تتأثر أسعار المعاملات المتعلقة بالسلع المستوردة

* E/C.18/2016/1.

(١) دليل التقييم الجمركي والتسعير التحويلي لمنظمة الجمارك العالمية، (”WCO Guide“) (٢٠١٥)؛ وهو متاح على الرابط التالي: http://www.wcoomd.org/en/topics/key-issues/revenue-package/~/media/36DE1A4DC54B47109514FFCD0AAE6B0A.ashx.

(٢) منظمة الجمارك العالمية، ”الدليل الجديد المتعلق بالتقييم الجمركي والتسعير التحويلي لمنظمة الجمارك العالمية“ (٢٠١٥)، وهو متاح على الرابط التالي: http://www.wcoomd.org/en/media/newsroom/2015/june/new-wco-guide-to-customs-valuation-and-transfer-pricing.aspx.

240816 180816 16-13363 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بالعلاقة بين المشتري والبائع (استنادا إلى منهجية التقييم الجمركي الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالتقييم). أما إدارات الضرائب، من ناحية أخرى، فهي تقوم بدراسة المعاملات ذاتها لضمان اتساق الشروط مع تطبيق ''مبدأ الاستقلالية'' للأغراض الضريبية المتعلقة بالأرباح. وعموما، تستند المنهجية المستخدَمة لهذا الغرض إلى المبادئ التوجيهية للتسعير التحويلي التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٢].

٣ - ويشرح دليل منظمة الجمارك العالمية ما يلي[١]:

لأغراض التقييم الجمركي، تُصنَّف معاملات الاستيراد بين كيانَين متباينين ومستقلين قانونيا ضمن نفس مجموعة المؤسسات المتعددة الجنسيات على أنها ''معاملات مع أطراف ذات صلة''. ويمكن أن تنظر الجمارك في هذه المعاملات لتحديد ما إذا كان السعر المعلَن للسلع المستوردة ''متأثِّرا'' بهذه الصلة. وبعبارة أخرى، ستسعى الجمارك لمعرفة ما إذا كان السعر الذي بِيعت به السلع أدنى مما لو لم تكن هنالك صلةٌ بين الأطراف، ولمعرفة ما إذا تم التفاوض بشأن السِّعر بحُرية؟

ويحددُ الاتفاقُ المتعلق بتنفيذ المادة السابعة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤ (''الاتفاق'') منهجيةَ تحديد القيمة الجمركية للسلع المستوردة الخاضعة لمعدلات الرسوم حسب القيمة. ومن واجب جميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تنفيذُ الاتفاق وتطبيق هذه المنهجية. وقد اختارت بعض البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أيضا اعتماد الاتفاق، وهكذا فهو يسري على الأغلبية العظمى من معاملات التجارة الدولية[١].

٤ - ثم يُجري دليل منظمة الجمارك العالمية مقارنةً بين ذلك والتسعير التحويلي في مجال الإيرادات وطريقة تطبيق مبدأ الاستقلالية في الممارسة. وأشار الدليلُ إلى أن العلاقة بين التقييم الجمركي والتسعير التحويلي قد نوقشت في العديد من المحافل الوطنية والدولية في السنوات القليلة الماضية، وإلى أن أوساط الأعمال التجارية قد أثارت هذه المسألة لكونها تبعث على القلق، وبشكل خاص دعت الإدارات الجمركية إلى أن تأخذ في الاعتبار المعلومات المتاحة بشأن التسعير التحويلي المعدَّة للأغراض الضريبية المباشرة عند النظر في المعاملات التي تدور بين الأطراف ذات الصلة، وإلى أن تراعيَ أيضا أثر تسويات التسعير التحويلي على القيمة الجمركية[١].

٥ - ويشير دليل منظمة الجمارك العالمية إلى ما يلي:

[في] هذه المرحلة، تُعتبر أي مواءمة بين منهجيات الضرائب والجمارك، أو أي دمج لها، مقترحًا غير واقعي نظرا إلى تفاصيل الأطر القانونية الحالية التي تستند إليها هذه المنهجيات. وهكذا فإن جوهر المسألة يكمن في السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن للمعلومات الواردة في الوثائق المتعلقة بالتسعير التحويلي، وهي معدَّة أساسًا لأغراض ضريبيةٍ، أن تقدم معلومات مفيدة للجمارك لتحديد ما إذا كان السعر المعلَن للسلع المستوردة قد تأثر بالصِّلة بين الأطراف أم لا، من أجل اتخاذ قرار نهائي بشأن القيمة الجمركية؟

وقد أكدت اللجنة التقنية المعنيّة بالتقييم الجمركي المبدأ الأساسي القائل بأن وثائق التسعير التحويلي قد تتضمن معلومات مفيدة للجمارك فيما يتعلق بالمعاملات بين الأطراف ذات الصلة، على أساس كل حالة على حدة. ويجري التركيز الآن على تقديم المزيد من الإرشادات إلى أجهزة الجمارك بشأن كيفية دراسة وتفسير الوثائق المتعلقة بالتسعير التحويلي، وهي قد تكون مفيدة في هذا الصدد. أما السؤال الرئيسي الآخر، فهو يتعلق بأثر التسويات التي أُجريت (بعد الاستيراد) لأغراض التسعير التحويلي؛ وفي أي حالات، إن وُجدت، ينبغي أن تأخذ الجماركُ في الاعتبار هذه التسويات عند تحديد القيمة الجمركية للسلع المستوردة؟[١]

٦ - ويعترف الدليل بأهمية تشجيع الإدارات الجمركية والضريبية على إنشاء قنوات اتصال ثنائية من أجل تبادل المعارف والمهارات والبيانات، حيثما أمكن، للمساعدة على ضمان تزويد كل هيئة بأشمل صورة ممكنة عن أعمال مجموعات المؤسسات المتعددة الجنسيات، فضلا عن سِجل امتثالها، وهكذا يمكنها اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الحجم الفعلي للالتزامات المتعلقة بالإيرادات. وتعمل منظمة الجمارك العالمية مع المنظمات الضريبية المعنية لتحقيق هذه الغاية[٢].

٧ - وقد توصّلت منظمة الجمارك العالمية إلى استنتاج رئيسي مفاده أن ”السلطات الجمركية والضريبية مدعوّة إلى العمل معا وإلى تبادل المعلومات والمعارف في هذا المجال. وبالمثل، فإن المؤسسات التجارية مدعوَّة إلى مراعاة احتياجات الجمارك عند إعداد وثائق مثل الدراسات المتعلقة بالتسعير التحويلي والاتفاقات المبرمة بشأن التسعير المسبق“[٢].